

Distr.: General  
11 July 2011  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثامنة والخمسون

جنيف، ١٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

مسائل أخرى

تقرير عن الندوة العامة الثالثة للأونكتاد: جعل التجارة  
والتمويل أداة ناجعة في خدمة الناس وكوكب الأرض\*

\* أعدته أمانة الأونكتاد بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المشاركة في الندوة العامة.

## مقدمة

- ١- عُقدت الندوة العامة الثالثة للأونكتاد، التي نُظمت بالتعاون مع 'دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية' ومع شركاء آخرين، في جنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١. وناقشت الندوة كيفية جعل التجارة والتمويل يعملان من أجل تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والحد من أوجه انعدام المساواة؛ والإصلاحات المالية والنقدية الضرورية لضمان النمو الاقتصادي المستدام؛ وكيف يمكن جعل عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، عملية عادلة ومنصفة.
- ٢- وحضر هذا الحدث أكثر من ٢٥٠ شخصاً يمثلون المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى. ودخل المشاركون في مناقشات وتبادل للآراء بشأن مواضيع يحتمل أن تهيمن على جدول الأعمال السياسي والتجاري والتمويلي العالمي في السنوات القادمة - بما في ذلك المسائل التي يتضمنها هذا الجدول في مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر (في عام ٢٠١٢)، وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) (في عام ٢٠١٢)، وفي مؤتمر قمة مجموعة الـ ٢٠ (في عام ٢٠١١). وشملت الندوة مزيجاً من الجلسات العامة والجلسات الفرعية المصغرة، التي نظمها الأونكتاد ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات شريكة.

## أولاً - الجلسات العامة

### ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

- ٣- افتتح الندوة السيد/لويس مانويل بيانيني مونيغ (الجمهورية الدومينيكية)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، فقال إنه يتعين على الندوة أن تحدد توصيات عملية تتبع من موضوعها المتمثل في جعل الناس وكوكب الأرض محور اهتمام التجارة والتمويل المعولمين، وأشار إلى أن هذا الموضوع له قواسم مشتركة كثيرة مع الموضوع الرئيسي لمؤتمر الأونكتاد الثالث عشر. وفي معرض شرحه لكيفية القيام على أفضل نحو بتناول التحديات المتعددة التي تواجه المجتمع الدولي، قال إنه يجب أن تؤدي الشراكة فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص دورها بالكامل ويجب أن تسفر عن نتائج ظاهرة للعيان. وشدد في هذا الصدد على أهمية الاعتراف بدور مجموعة العشرين لجعلها تخدم أولويات البلدان النامية على نحو أفضل.

- ٤- وقال الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، في ملاحظاته الافتتاحية، إن الإطار الاقتصادي والثقافة الاقتصادية اللذين قادا الحقبة الأخيرة من العولمة

لم يتغيرا تغيراً يُعتد به منذ نهاية الأزمة. فما زال الانتعاش من الأزمة نفسها يتسم ببطالة مرتفعة ويتصف بالضغط على الأجيال إلى أسفل. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الانتعاش الآن قضايا عاجلة مثل أزمة ديون منطقة اليورو، والأسعار المرتفعة للسلع الأساسية، والمستوى المرتفع تاريخياً للكربون في الجو. واستشراكاً لمؤتمر الأونكتاد الثالث عشر المقرر عقده في عام ٢٠١٢، توجد حاجة إلى بحث القيم والثقافة اللتين يمكن أن تشكلا حقبةً جديدةً - الحقبة القادمة - في عملية العولمة، تكون الاستدامة وشمول الجميع هدفها. وقد برهنت أعمال الأونكتاد في الآونة الأخيرة على الحاجة إلى: (أ) مصارف تنمية؛ و(ب) زيادة الشفافية وتشديد عملية تنظيم أسواق السلع الأساسية؛ و(ج) إيجاد استجابات نُظمية لأزمات الديون؛ و(د) إيجاد مصادر ابتكارية للتمويل بغية المساعدة على الانتقال إلى التكنولوجيات المنخفضة الكربون؛ و(هـ) تحسين آليات نقل التكنولوجيا؛ و(و) التعاون بين الجنوب والجنوب باعتباره مصدراً لأفكار جديدة في مجال السياسات ولقوة موازنة على المستوى المتعدد الأطراف.

٥- وأشار الأمين العام إلى أنه بجانب الإصلاحات المحددة في مجال السياسات، يجب أن يلزم في أي جدول أعمال أكثر شمولاً في مجال التنمية أن يعيد بناء الثقة واحترام التنوع، وأن يروج الديمقراطية والتفكير في الصورة الطويلة الأجل. وقد أدت العولمة التي يقودها التمويل إلى إنضاب هذه القيم والقواعد. وفي حقبة ما بعد الأزمة، أصبحت مجموعة العشرين أكبر قوة مؤثرة على الساحة. ولم يجر الاعتراف على نحو كافٍ بالدور الحاسم الأهمية الذي تقوم به الأمم المتحدة في دعم البلدان النامية، وفي الاستجابة للاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات، وفي إتاحة منبر للمناقشة أمام أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني. ومن ثم فلضمان أن يواصل المجتمع الدولي السير إلى الأمام والأيضطر إلى إعادة مناقشة المشاكل نفسها بعد عشر سنوات، يتعين أن توضع الأمم المتحدة والدوائر المناصرة لها في مكان الصدارة في حقبة جديدة للعولمة تقودها التنمية.

## باء - الإصلاحات المالية والنقدية من أجل التنمية المستدامة

٦- بعد الملاحظات الافتتاحية، بدأت الندوة أولى جلسات طاولتها المستديرة. وتبعت ذلك مناقشة تفاعلية ثم جلسات عمل متفرعة مركزة لمناقشة الجوانب الرئيسية للإصلاح المالي والنقدي من أجل التنمية المستدامة.

٧- وقد أدار الجلسة الأولى للطاولة المستديرة السيد/لاري إيليو، محرر الشؤون الاقتصادية في صحيفة "الغارديان" البريطانية. وقد شمل المشاركون في حلقة النقاش: السيدة/هايدماري فيكتوريك - تسويل، عضو البرلمان الأوروبي والوزيرة الاتحادية السابقة للتعاون الاقتصادي والتنمية؛ والسيد/خوسيه أنطونيو أوكامبو، الأستاذ الجامعي بكلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية سابقاً وعضو لجنة الخبراء التابعة لرئيس

الجمعية العامة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي ("لجنة ستيجلتس") ووزير المالية السابق بركولومبيا؛ والسيد/لويس كارلوس بريسر - بيريرا، الأستاذ الجامعي المتقاعد بمؤسسة التعليم الجامعي 'غيتوليو فارغاس' ووزير المالية السابق بالبرازيل؛ والسيد/ستيفن هيل، الرئيس بالإنابة لشؤون الدعوة بمنظمة أوكسفام الدولية في سويسرا؛ والسيد/إيمانويل غيكي، تانوه رئيس فريق شبكة العالم الثالث - أفريقيا بغانا.

٨- ووافق معظم المشاركين في حلقة النقاش على أن الأزمة المعنية لم تنته بعد حتى وإن كان الاقتصاد العالمي من الناحية الفنية لم يعد في حالة كساد. وحتى وإن كانت الاستجابة العالمية المنسقة في بداية الأزمة قد نجحت في تجنب حدوث كساد عظيم آخر، فما زال يتعين مواجهة كثير من القضايا التُظمية الأساسية. وهذه القضايا تشمل الحاجة إلى إصلاح البنية المالية وتعزيز هياكل الحوكمة العالمية والإقليمية. وفي الوقت نفسه، أكد جميع المشاركين في حلقة النقاش على ظهور تهديدات جديدة، مثل الديون العامة المتنامية في كثير من البلدان المتقدمة وأبرزوا الحاجة إلى الأخذ بنهج أكثر شمولاً بشأن التنمية.

٩- وحدد المشاركون في حلقة النقاش مسألة إصلاح البنية المالية والنقدية العالمية باعتبارها إحدى أهم المهام العاجلة التي يتعين الاضطلاع بها من أجل تجنب نشوب أزمة جديدة. وقد نُظر إلى إلغاء الضوابط التنظيمية المفروضة على القطاع المصرفي على أنه السبب الرئيسي للاهتزاز المالي الذي حدث في عام ٢٠٠٨، إلى جانب الثقة المفرطة في الفرضية المتعلقة بكفاءة السوق، وكذلك الاختلالات العالمية المتزايدة. ورأى بعض المشاركين أن 'توافق آراء واشنطن' وسياساته التحررية الجديدة قد أضرت بجوهر الاقتصاد العالمي. ولذلك، فإنه ينبغي عدم إهدار الفرصة التي أتاحتها الأزمة والتي تسمح بوضع قواعد وأنظمة مالية عالمية جديدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً وضع وتنفيذ استراتيجيات وأنظمة وطنية من أجل القطاع المالي.

١٠- وأشار إلى أن الإصلاحات المالية والنقدية الدولية ينبغي أن تتناول مشكلة التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. فقد أدت هذه التدفقات الداخلة إلى خلق فقاعات تحمل خطر قطع مسار النمو في اقتصادات البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، أبدى الخبراء المشاركون في الحلقة قلقهم من اضطراب المصارف المركزية في البلدان المستهدفة إلى الاحتفاظ بمقادير كبيرة غير متناسبة من الاحتياطات. وفي الواقع، فإن الاختلالات العالمية قد ظهرت من جديد منذ أدنى نقطة هبطت إليها الأزمة العالمية، وينبغي أن تظل القضايا الطويلة الأجل مثل النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في صدارة جدول الأعمال الدولي. وينبغي تنفيذ بعض أشكال الرقابة على رأس المال من أجل التخفيف من الاختلالات المالية.

١١- وأعرب المشاركون عن دعمهم القوي لوضع ضوابط تنظيمية للنظام المصرفي العامل في الظل، وخاصة أسواق المشتقات المالية والمعاملات التجارية غير المسجلة في البورصة،

وذلك بسبب ما تشكّله من خطر مالي مرتفع على النظام المالي العالمي وتهديداً لاستقراره. وفقدان الزخم حالياً في الإرادة السياسية الذي كان موجوداً في بداية الأزمة المالية هو أمر يعرقل تحقيق نتائج مرضية بشأن هذه المشكلة الحاسمة الأهمية. وقد اعتبر المشاركون في حلقة النقاش وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تشكل مخاطر مالية متفاقمة. فالمنهجية التي تستخدمها هذه الوكالات لوضع تقديراتها مُبهمّة بعض الشيء، كما نظر المشاركون إلى احتمال حدوث تضارب في المصلحة على أنه يثير قلقاً رئيسياً.

١٢- وأشار بعض المشاركين إلى أن مؤسسات 'بريتون وودز'، على الرغم من دورها، لم تفلح في تحديد جذور الأزمة؛ وهذا يُضاف إلى سجل أداء ضعيف بالفعل بخصوص تحليل الأزمات المالية أو الحيلولة دون نشوئها أو التخفيف منها. وفضلاً عن ذلك، ذكر أحد المشاركين أن هذه المؤسسات ستعمل بصورة أفضل إذا نُظمت في شكل شبكة من المصارف والصناديق الإقليمية التي تحدد سمات القروض المقدمة منها تبعاً للخصائص المحددة للمنطقة التي تعمل فيها.

١٣- وسلّط جميع المشاركين الأضواء على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي والحوكمة العالمية. أما في مجال التعاون الدولي، فقد أُفيد أن العديد من الحكومات والمصارف المركزية حول العالم قد تمكنت، في سياق ردود فعلها الأولى تجاه الأزمة، من تنسيق جهودها وأن النتائج المتحققة من ذلك كانت ناجحة بشكل معقول. وأما فيما يتعلق بالحوكمة العالمية، فقد امتدح أحد المتكلمين المبادرة الفرنسية المقدمة في مجموعة العشرين والداعية إلى تصميم هيكل مشترك لتناول القضايا الدولية. ومع ذلك أشار عدة متكلمين إلى أن القيادة العالمية ما زالت ضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، أصر كثير من المتكلمين على أن مجموعة العشرين تعاني من مشكلة بخصوص التمثيل. فقد أكد أحد المتكلمين على أنه لا يوجد بلد واحد من أقل البلدان نمواً ممثلاً في هذه المجموعة وعلى أن التمثيل الجغرافي متباين إلى حد ما. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن مؤتمري قمة مجموعة العشرين اللذين عُقدا في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩ قد ساعدا العالم على التعامل مع الأزميتين المالية والاقتصادية على نحو فعال فإن مما يُؤسف له أن هذا الزخم قد فُقد بالنظر إلى تزايد الاختلافات فيما بين أعضاء مجموعة العشرين.

١٤- وذكر كثير من المشاركين أن الأمم المتحدة يبدو أنها أكثر محفل دولي يتمتع بالمشروعية وأكثر الهيئات قدرة على تناول الإصلاحات المالية الدولية. ودعا معظم المشاركون إلى تعزيز دور الأمم المتحدة. وقد وُصفت الأمم المتحدة بأنها أشمل منبر مفتوح الأبواب وأن بمقدورها، باعتبارها هيئة تستطيع أن تمكّن المجتمع الدولي بأسره من المشاركة، وأن تتيح أساساً مشروعاً للاستجابات والإصلاحات التي ينبغي جعلها متوائمة مع الأهداف الإنمائية المستدامة الأوسع نطاقاً. وكانت إحدى التوصيات الأساسية الصادرة عن "لجنة ستيفلغيتس"، في بداية الأزمة المالية، هي إنشاء فريق خبراء دولي تُسند إليه مهمة تقييم ورصد المخاطر

التُظْمِيَّة التي تواجه الاقتصاد العالمي في الأجلين القصير والطويل. وأعرب كثير من المشاركين عن أسفهم لعدم القيام عملياً حتى الآن بمتابعة هذه التوصيات. وذكر بعض المشاركين أنه ينبغي أن تنشئ الأمم المتحدة مجلساً للحوكمة الاقتصادية، يقيم على نموذج مجلس الأمن، لضمان تحقيق التنسيق الاقتصادي على نحو أفضل وتحقيق الاتساق مع الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً. وعلاوة على ذلك، اتفق جميع المشاركين على أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية الدولية يلزم أن تُناقش على مستوى الأمم المتحدة وأنه ينبغي تحقيق تضافر الطاقات بين مؤسسات 'بريتون وودز' ومجموعة العشرين والأمم المتحدة.

١٥- وسلّم بعض المشاركين بالتقدم المحرز على الصعيدين الدولي والوطني في هذا الشأن. وضرب أحد المتكلمين مثلاً على ذلك بـ "قانون دود - فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك"، وذكر أن ذلك ينبغي أن يفيد كنموذج يحتذى به باقي العالم. وأحرز تقدم أيضاً في مجال الملاذات الضريبية غير المتعاونة، مع التوقيع على أكثر من ٦٠٠ اتفاق ثنائي تهدف إلى زيادة الشفافية في الشؤون الضريبية. وأوصى بعض المتكلمين بزيادة دور لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ورفع مستواها لكي تكون هيئة حكومية دولية.

١٦- وكان التعاون الإقليمي محور قدر كبير من النقاش فيما بين الخبراء المشاركين في الحلقة. واقترح أحد المتكلمين إنشاء مجمع إقليمي للاحتياجات بغية المساعدة على الاستجابة للأزمات المختلفة، بما في ذلك الأزمات في مجال أسعار السلع الأساسية. وبينما ذكر أحد المتكلمين مسألة عقد اتفاقات إقليمية في آسيا، وخاصة 'مبادرة تشيانغ ماي'، ذكر خبير آخر جمهور الحاضرين بأن 'مبادرة تشيانغ ماي' لم تُستخدم وقت ذروة الأزمة. وذكر مشارك آخر أن الصناديق الإقليمية ينبغي ألا تكون نسخة من المؤسسات العالمية على نطاق صغير بل ينبغي بدلاً من ذلك أن تكون بدائل حقيقية للمؤسسات العالمية الراهنة. وفيما يتعلق بأزمة الديون الأوروبية الراهنة، ذكر عدة متكلمين أن الحكومات الأوروبية ينبغي أن تتعاون بقدر أكبر وأن تستخدم جميع الأدوات المتاحة بغية إضفاء الاستقرار على الحالة.

١٧- وبخصوص قضية أزمة الديون السيادية، يتمثل السؤال المطروح في كيفية خفض حدة ووتيرة أزمات الديون في المستقبل. وبينما قال أحد المتكلمين إن المستوى المرتفع من الديون السيادية يرجع إلى النظم السياسية الضعيفة التي يتعارض فيها الاقتراض مقابل الأصول العامة المستقبلية والطويلة الأجل مع الدورة السياسية القصيرة الأجل مما ينتج عنه نشوء الديون المتوارثة بين الأجيال، فإن أغلبية المتكلمين قالت إن الديون العامة المتصاعدة قد جاءت، في معظم الحالات، نتيجة لإخفاق النظام المالي الخاص وما ترتب عليه من عمليات الإنقاذ التي قامت بها الحكومات. وتقليلاً لاحتمال حدوث أزمات في المستقبل، أشار المشاركون إلى الحاجة إلى نظام إنذار مبكر. وفي حالة الاقتصادات النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً، توجد حاجة إلى إطلاق مبادرات جديدة ترمي إلى مساعدة البلدان على التعامل مع أزمات

الديون وتجنبها. وأشار إلى أن الأونكتاد يقترح مجموعة مبادئ تُستخدم كتوجيهات للإقراض والاقتراض المتسمين بالمسؤولية. وأزمة الديون القائمة في منطقة اليورو تسلط الأضواء على عدم وجود آلية لحل أزمة الديون. وأشار المشاركون إلى أن الوقت قد حان للتفكير والنقاش بشأن كيفية إيجاد نظام شامل يجعل حل أزمات الديون أفضل توقيتاً وأكثر إنصافاً ونظاماً.

١٨ - وعلى وجه الإجمال، طالب الخبراء باتباع نهج أكثر شمولاً وكليةً بشأن التنمية. فقد دارت مناقشات كثيرة بشأن الأزمة المالية ولكن لم يُول اهتمام كافٍ بالبعد الاجتماعي - أي بانعدام المساواة - وعلاقة ذلك بالأزمة العالمية. وبدلاً من تعزيز النمو، تقوم الحكومات بتعزيز تدابير التقشف وبخفض الإنفاق. وتُدفع أعداد أكبر من الأسر المعيشية إلى السقوط في هوة الديون وذلك للتعويض عن الخسائر المتكبدة في الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، يحدث قدر أقل من الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية. وذُكر أنه من أجل إيجاد مزيد من فرص العمل والدخل، ينبغي القيام باستثمارات متزايدة في الصناعات الكثيفة العمالة. وهذا أثار السؤال عن من أين ينبغي الإتيان بالتمويل من أجل التنمية. وأحد المصادر الجديدة لتمويل التنمية التي تُقترح حالياً هو فرض ضريبة على المعاملات المالية. فمن شأن فرض ضريبة بمعدل ٠,٠٥ في المائة تدبير تمويل يُعتد به يساعد البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

## جيم - جعل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عملية عادلة ومنصفة (الجلسة الثانية للطاولة المستديرة)

١٩ - أدار الجلسة الثانية للطاولة المستديرة السيد/جميل شادي، مراسل صحيفة 'أو إيستادو دي ساو باولو' البرازيلية في جنيف. وقد شمل المشاركون في حلقة النقاش: السيد/آشيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (عن طريق وصلة فيديو)؛ والسيد/تشاندران نير، المؤسس والرئيس التنفيذي للمعهد العالمي للغد (Global Institute for Tomorrow) في 'هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة، الصين'؛ والسيد/مارك هيل، مدير التجارة والاستثمار بالمعهد الدولي للتنمية المستدامة، بسويسرا؛ والسيدة/أنابيل روزينبيرغ، موظفة شؤون سياسات البيئة والصحة المهنية، بالاتحاد الدولي لنقابات العمال بفرنسا؛ والسيد/جومو كوامي ساندارام، الأمين العام المساعد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢٠ - وأكد المشاركون في حلقة النقاش على أن المناقشات التي دارت مؤخراً بشأن الاقتصاد الأخضر قد ركزت على الجوانب البيئية للنمو الاقتصادي مستقبلاً. وقد خلصت هذه المناقشات بصورة خاصة إلى أن النمو الاقتصادي الكثيف الموارد يركز اليوم على بحس تسعير الموارد البيئية والاجتماعية، الأمر الذي لا يمكن مواصلته في المستقبل. وذُكر أن الوضع الراهن قد أدى بالفعل إلى وقوع ضرر بيئي شديد ونضوب للموارد على نطاق العالم.

وعلاوة على ذلك، فإن البلدان النامية - التي يعيش فيها أغلبية أفراد البشر - من المتوقع أن تواصل النمو بسرعة أكبر من البلدان المتقدمة. وإذا سمح ذلك لمواطني البلدان النامية بالقدرة على اتباع أنماط استهلاكية مماثلة لتلك القائمة في البلدان المتقدمة، فسيعني ذلك التعجيل باستنفاد الموارد الطبيعية إلى درجة تُسفر عن وقوع كارثة بيئية على نطاق العالم.

٢١- ومن أجل تجنب هذا السيناريو، فإن الحل هو أن يتحول الاقتصاد العالمي ليصبح اقتصاداً أخضر، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إعادة توجيه النشاط الاقتصادي نحو القطاعات والتكنولوجيات والمنتجات والعمليات ونماذج أداء نشاط الأعمال وطرق الحياة وأنماط الاستهلاك الأكثر مراعاةً للبيئة. والحرك الرئيسي لهذه العملية هو إعادة توجيه السياسة العامة وأذواق المستهلكين، مما يُحدث تغييرات في هيكل الحوافز. وهذه التغييرات تتيح فرصاً جديدة لنشاط الأعمال نظراً إلى أن عالم الشركات سيستغل الإمكانيات التي تتيحها الحوافز الجديدة. وقد بدأت هذه العملية بالفعل، وتقوم الشركات بأخذ المسؤولية عن الكربون في الحسبان على نحو متزايد.

٢٢- والطريقة الوحيدة للحد من البصمة البشرية هي فك الاقتران بين النمو الاقتصادي والتنمية (اللذين يظل كل منهما أمراً لا بد منه لإعالة السكان العالميين المتزايدين) من ناحية، والتلوث واستهلاك الموارد الطبيعية واستنفاد النظم الإيكولوجية للعالم من الناحية الأخرى. ويمكن للبلدان أن تحقق فك الاقتران هذا عن طريق الانتقال إلى اقتصاد أخضر.

٢٣- وأشار بعض المشاركين في حلقة النقاش إلى أن الاقتصاد العالمي لم ينتعش تمام الانتعاش من الكساد الذي حدث في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وإلى أنه ما زال يواجه خطر الوقوع في براثن كساد جديد. وذكروا أن فرص النمو والاستثمار الجديدة التي يتيحها الانتقال إلى اقتصاد أخضر - والمدعومة بحوافز سياسية ملائمة - يُنتظر أن تسهم في تغلب الاقتصاد العالمي على ضعفه الراهن. بيد أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن هذه النقطة. فقد تساءل أحد المشاركين في حلقة النقاش عن التوقيت المناسب للإقدام على اتباع نظام جديد في السياق الحالي. وساق حجة مفادها أنه ينبغي إيلاء الأولوية إلى وضع النمو الاقتصادي على مساره الصحيح في ضوء المخاطر السائدة التي تتهدد النمو الاقتصادي.

٢٤- وقد لوحظ أن النقد قد وُجِه إلى الرؤية المهيمنة حالياً المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وبالانتقال نحو إقامته وذلك لأنه يُحتمل أن يصرف الانتباه عن المفهوم الأوسع نطاقاً المتعلق بالتنمية المستدامة والمعترف به في جدول أعمال القرن ٢١ (١٩٩٢). فهذه الرؤية الخاصة بالاقتصاد الأخضر، بتركيزها حصرياً تقريباً على الجانب البيئي من التنمية المستدامة، قد أهملت الركيزتين الأخرين لهذه التنمية المستدامة - أي الركيزة الاجتماعية والركيزة الاقتصادية. ولذلك، فإنها قد هُملت التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والإنصاف وتوزيع أو إعادة توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية فيما بين البلدان وداخل كل بلد على السواء. وعلاوة على ذلك، تنطوي هذه الرؤية على ترك الشركات الخاصة تقود عملية

الانتقال. ومع ذلك، فمن المشكوك فيه أن نفس الجهات الفاعلة التي ظلت تقود النموذج الاقتصادي الراهن يمكن أن تقود عملية الانتقال. فعلى الرغم من أن الشركات قد ظلت على مدى العشرين عاماً الأخيرة تعتمد تغييرات موضوعية لكي تتكيف مع الاهتمامات البيئية، فإنها قد تركت المبادئ الأساسية لعملياتها دون مساس. ومعنى ذلك هو الحفاظ على السمات الرئيسية للنموذج الراهن - الذي أدى إلى الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وإلى التردّي البيئي.

٢٥- وساق أحد المشاركين في حلقة النقاش حجة مفادها أنه لا مفر من أن يحدث التحول نحو الاقتصاد الأخضر، سواء عن قصد أو غير قصد. وذكر عدة مشاركين أنه إذا كان للرأي الأخير أن يسود، فإنه يجب أن يكون مدفوعاً بنموذج إنمائي جديد يتسم بإمكانية تحويل الاقتصادات بعيداً عما يوجد اليوم من نماذج غير مستدامة وغير منصفة بدرجة مرتفعة وفي اتجاه إيجاد فرص عمل وأسواق وتكنولوجيا جديدة وتحقيق التنمية المستدامة. وفي سياق هذه التنمية المستدامة، توجد بالفعل مبادئ فعالة بخصوص الاقتصاد الأخضر ولكن يلزم تنفيذها بإخلاص. وهذه المبادئ تشمل ما يلي:

- (أ) التسليم بالمعوقات والقيود التي ترد على النمو الاقتصادي بحكم الطبيعة، والتصرف تبعاً لذلك؛
- (ب) ممارسة قيادة قوية من جانب الدول القومية التي تستطيع أن تفعل الكثير جداً محلياً؛
- (ج) قيام الدول القومية بالعمل في مشاركة مع القطاع الخاص، مثلاً عن طريق الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- (د) التدخيل (الاستيعاب الداخلي) الكامل للتكاليف البيئية ضمن الأسعار؛
- (هـ) الاستثمار، من جانب القطاعين الخاص والعام، في المجالات والتكنولوجيات الجديدة الموجهة نحو المستقبل، بدلاً من محاولة الحفاظ على الهياكل والمصالح القائمة؛
- (و) النمو الاقتصادي المتسم بقدرة مرتفعة على إيجاد فرص العمل الكريمة، بما في ذلك إيجادها من أجل النساء والشباب والعاملين المهمّشين؛
- (ز) إيلاء اهتمام إلى الأهداف الانتقالية والأهداف النهائية على السواء؛
- (ح) استخدام طائفة واسعة من أدوات وتدابير السياسة العامة، مثل الإعانات التبادلية، فضلاً عن آليات التعويض وتوفير الموارد المالية من أجل تغطية تكاليف التكيف - بما في ذلك إيجاد حدود دنيا اجتماعية كافية للحماية وتوجيه الإشارات الاقتصادية الصحيحة؛

- (ط) التصدي لأوجه انعدام المساواة فيما بين البلدان وداخل كل بلد عن طريق إعادة توزيع الثروة المادية والطبيعية؛
- (ي) الأخذ بالشمول والشفافية، عن طريق إدماج جميع الجهات الفاعلة المعنية - بمن في ذلك العمال ومنظمات المجتمع المدني، والحفاظ على التنوع الاجتماعي؛
- (ك) استحداث بدائل اجتماعية واقتصادية تتجه من القاعدة إلى القمة بالاستناد إلى نزعة التعاون والتضامن. وتوجد بالفعل مبادرات محلية كثيرة مما يُظهر أن طرق الحياة والإنتاج والاستهلاك المراعية للبيئة ممكنة؛
- (ل) الإنصاف وحقوق الإنسان (بما في ذلك الحقوق الأساسية مثل المياه والأغذية والسكن والتعليم والصحة العامة والصرف الصحي) والديمقراطية؛
- (م) إيجاد مقاييس جديدة للرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي كبدايات عن الناتج المحلي الإجمالي؛
- (ن) قدرة المجتمعات والاقتصادات على التكيف.

٢٦- وذكر أنه ينبغي تنفيذ المبادئ الاقتصادية الصحيحة من أجل توجيه دفعة عملية الانتقال. فأسعار النفط، مثلاً، ينبغي في تحديدها النظر إلى مستقبل كوكب الأرض بدلاً من تحديدها في الأسواق التي تقودها حالياً عملية "الأمولة". وقد تلقت أنواع الوقود الأحفوري إعانات هائلة على نطاق العالم مما أتاح حوافز سيئة وعزز النموذج البيئي والاقتصادي القديم وغير المستدام. ولذلك سيكون من الضروري إزالة هذه الإعانات في فترة الانتقال. بيد أنه ينبغي أن تكون هذه الحركة موجّهة بعناية لكي يمكن للفقراء، الذين كثيراً ما يستفيدون بشكل مباشر أو غير مباشر من الإعانات، أن يستمروا في تلبية احتياجاتهم من الأغذية والوقود، ولكي تتاح فرص عمل جديدة للعمال الخارجين من أنشطة اقتصادية مُراححة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتاح أشكال بديلة من الطاقة للفقراء الذين يستخدمون الكتلة الأحيائية بصورة مكثفة. ويشكل ذلك إحدى طرق ضمان أن تكون عملية الانتقال مراعية لمصالح الفقراء.

٢٧- ووجد توافق في الآراء على أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه في عملية التحوّل إلى اقتصاد أخضر، بالنسبة إلى البلدان المتقدمة، هو الابتعاد عن أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، المرتبطة باستثمارات ذات أموال مجمّدة وبعادات وأنماط حياة مترسخة. وهذا يعني مواجهة المصالح الشركانية والسياسية المرتبطة بهذه الأنماط. والبلدان المتقدمة هي وبعض مراكز البحوث والشركات التابعة لها هي الجهات التي تقدمت أكثر من غيرها في اتجاه التكنولوجيات وأنماط الإنتاج والاستهلاك المراعية للبيئة. ولذلك، فإنها قد بدأت عملية التحوّل هذه متمتعةً في ذلك بميزة. ويتعين أن تتولى هذه البلدان والمراكز والشركات الدور القيادي في تحقيق عملية التحوّل، مع الاستمرار بنشاط في تزويد البلدان النامية بالمساعدة

التكنولوجية والمساعدة في بناء القدرات والمساعدة المالية بغية دعم تحوّل البلدان الأفقر في هذا الصدد.

٢٨- وتواجه البلدان النامية هذا التحوّل في ظل تحدّ رئيسي هو توجيه نحوها الاقتصادي وتنميتها الاجتماعية بسلوك مسار يختلف عن ذلك الذي اتبعته سابقاً البلدان المتقدمة. ويتعين على البلدان النامية أن تبتكر نماذج اجتماعية بديلة وأنواع بديلة من التكنولوجيا والإنتاج والاستهلاك ومع ذلك فإنها تواجه أشد المعوقات من حيث التمويل والتكنولوجيا والمؤسسات. وإذا لم تباشر هذه البلدان عملية التحوّل فإنها ستجد أنفسها حبيسة أساليب وتكنولوجيات إنتاج كثيفة الاستخدام للموارد وتسبب التلوث وتنتمي إلى الماضي بينما تكون البلدان المتقدمة قد حققت مزيداً من التقدم في اتجاه الاقتصاد الأخضر. وهذا من شأنه إيجاد ازدواجية بيئية واقتصادية لن يمكن تحملها. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض البلدان النامية قد اتخذت خطوات هامة على مسار التحوّل في اتجاه الاقتصاد الأخضر؛ وقد شمل ذلك تدابير اعتمدها البرازيل والصين والهند.

٢٩- وذكر عدة مشاركين أن المواقف الأولية المختلفة من بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تطرح بالضرورة سؤالاً عن المسؤولية الأدبية. وتمشياً مع المبدأ القاضي بأن لجميع البلدان مسؤوليات مشتركة ولكن متميزة، يجب دمج اعتبارات الإنصاف في أطر السياسات بغية دعم الاحتياجات والتطلعات الإنمائية للأجيال الحاضرة والقادمة. وبينما أُشير إلى أن توزيع اللوم ليس أمراً بناءً، فإن مبدأ المسؤوليات التاريخية يجب أخذه في الحسبان عند إسناد مسؤوليات متميزة بخصوص كل من العمل والتمويل. وإحدى طرق تنفيذ هذا المبدأ هي استخدام حدود الانبعاثات لكل فرد كنقطة بداية في هذا الصدد.

٣٠- وذكر أحد الخبراء المشاركين في النقاش أنه توجد في الوقت الحاضر أزمات متعددة في طور التشكّل تشمل أزمات مالية وأزمات تتعلق بتغير المناخ والأغذية والتنمية. وكرد فعل لهذه الأزمات، اقترحت الأمم المتحدة في بداية عام ٢٠٠٩ اتفاقية بيئية عالمية جديدة تشمل جمع تمويل قدره ١ تريليون دولار. والتزمت مجموعة العشرين في وقت لاحق بجمع مبلغ ١ تريليون دولار ولكن وُجّه هذا المبلغ بالكامل إلى صندوق النقد الدولي.

٣١- وذكر الخبير المشارك في النقاش أن أكبر مُسهم في تغيير المناخ هو غازات الدفيئة التي يولدها الوقود الأحفوري. ويتطلب مكافحة هذه الغازات استحداث طاقة بديلة ولكن تكلفة الطاقة المتجددة هي في الوقت الحاضر أكبر من تكلفة الطاقة غير المتجددة. ولذلك، ينبغي أن تلجأ السياسة العامة إلى الإعانات التبادلية لأشكال الطاقة المتجددة (كما يحدث فعلاً في أوروبا). بيد أنه ينبغي استخدام هذه الأداة بحذر لأن الإعانات تستفيد منها عادة المجموعات القوية ولذلك فإنها تظل قائمة. وتوجد أدوات أخرى مكّمة هي الاستثمار العام والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهذه الأنواع من الحلول يمكن تنفيذها على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي.

٣٢- ومضى الخبير المشارك نفسه يقول إنه إلى جانب الطاقة المتجددة، توجد مجالات أخرى ذات أولوية يمكن الاستثمار فيها في سياق التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، وهي:

- (أ) زراعة الأغذية في الحيازات الصغيرة حيث ينبغي مساعدة المزارعين والتنويه بقيامهم بالاستثمار في أسباب العيش المستدامة؛
- (ب) الزراعة المستدامة، التي يجب تجريبها من الطابع الصناعي بالنظر إلى أنها تقوم إلى حد كبير في الوقت الحاضر على الهيدروكربونات؛
- (ج) نظم الطاقة الريفية النظيفة اللامركزية؛
- (د) نظم النقل العام الأقل تلويثاً.

ويمكن لهذه المجالات والتكنولوجيات أن تسهم في القضاء على الفقر الريفي والفقر الحضري على السواء.

٣٣- وذكر عدة مشاركين أن السببين الرئيسيين للأزمة الغذائية هما أمولة أسواق السلع الأساسية واستخدام المنتجات الغذائية لأغراض إنتاج الوفود الأحيائي وهو أمر يحظى بالدعم في كثير من البلدان المتقدمة. وذكر أن الأونكتاد ما فتئ يُجري تحليلات هامة وأعمال تتصل بالسياسات بشأن كلا الموضوعين.

٣٤- وأشار كثير من المشاركين إلى أنه سيلزم اتخاذ إجراء سياسي عام أقوى من أجل التعجيل بالتحوّل نحو الاقتصاد الأخضر وتوجيهه في اتجاه مرغوب اجتماعياً. ويتعين تعبئة جهود الحكومات الوطنية كما يتعين أن تضع هذه الحكومات صفيقة من السياسات الصناعية والمالية والصناعية والتكنولوجية. وتحتاج الحكومات في جميع هذه الميادين إلى حيز للسياسات العامة لكي يمكن لها أن تختار فيما بين الخيارات البديلة. بيد أن حيز السياسات العامة يمكن تقييده والحد منه بفعل الاتفاقات والتعهدات الدولية التي دخلت فيها البلدان، ولا سيما الاتفاقات والتعهدات المتصلة بالتجارة والاستثمار والتمويل والملكية الفكرية. وهذه الاتفاقات يمكن أن تكون متعددة الأطراف أو إقليمية أو ثنائية. ويتعين عادةً التفاوض عليها بدون إيلاء أولوية للتنمية أو لإيجاد فرص عمل أو للحفاظ على أساليب العيش أو الحماية البيئية - وهي أمور ينبغي أن تكون في صميم عملية التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر.

٣٥- وأشار بعض الخبراء المشاركين في الحلقة إلى أن مشكلة تقلص حيز السياسات العامة هي مشكلة حادة بشكل خاص في حالة البلدان النامية التي تؤدي بالفعل قدراتها المؤسسية الأضعف إلى تقييد إمكانية اختيار أدوات السياسة العامة. وأحد الأمثلة التي ضُربت على تقلص حيز السياسات العامة هو اتفاقات الاستثمار الدولية التي تركز بصورة رئيسية على حماية مصالح المستثمرين وحقوقهم بدلاً من التركيز على مسؤولياتهم. وكثيراً ما تحتوي هذه الاتفاقات على أحكام لتحقيق الاستقرار تحد من قدرة الحكومات الوطنية على اعتماد قواعد وأنظمة بيئية أكثر صرامة. فالمستثمرون الدوليون يمكن أن يعتبروا هذه القواعد والأنظمة

مصادرةً للملكية وأن يقاضوا الحكومات أو يلتمسوا تعويضاً منها. وعلاوة على ذلك، فإنه قد جرى التفاوض على الأحكام والشروط المنظمة للعلاقات بين المستثمرين الدوليين والحكومات الوطنية تفاوضاً سرّياً كما أن هذه الأحكام والشروط غير معروفة لدى الجمهور.

٣٦- وسيقت حجة مفادها وجود اتساق سياساتي يُعتمد به في الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتمويل والملكية الفكرية ولكنه اتساق من النوع الخاطيء. فالإطار الأساسي للتنمية المستدامة الذي أُطلق في جدول أعمال القرن ٢١ لم تنضم إليه كثير من الحكومات. وقد يتطلب التعجيل بالتحوّل نحو اقتصاد أخضر تنقيح بعض الاتفاقات الدولية بطريقة توقف عرقلة كل من تنفيذ السياسة الصناعية ونقل التكنولوجيا، وخاصة نقلها إلى البلدان النامية.

٣٧- وذكر عدة مشاركين أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في عام ٢٠١٢، سيبحث الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة. وأهداف هذا المؤتمر هي أهداف عريضة، على العكس من بعض الآراء التي صورتها على أنه يتركز بشكل أضيق مما ينبغي على تناول الهموم البيئية، إذ إنه يشمل أيضاً توليد فرص العمل الكريمة والقضاء على الفقر. ويُنتظر أن يتيح المؤتمر دفعةً جديدةً للإجراءات المتخذة بشأن التنمية المستدامة في إطار السياسات الدولية. والمؤتمر إذ يفعل ذلك سيصحح الوضع القائم في الماضي حيث لم يجر تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة، ولم يجر القيام إلا بقدر ضئيل - إن حدث أصلاً - من العمل السياساتي الدولي بشأن الركائز الثلاث لمؤتمر قمة عام ١٩٩٢ في المفاوضات والمؤتمرات الدولية مثل تلك المعقودة بشأن التجارة والتمويل والأهداف الإنمائية للألفية. وما زال يمكن التأثير على المضمون المحدد لمؤتمر ريو+٢٠ نظراً إلى أنه ما زالت تجري مناقشة مشروع النص. ومن الضروري وضع المفاوضات المتعلقة بتغيّر المناخ على مسار العمل مرة أخرى وإيلاء اهتمام إلى تمويل الجهود في مجال المناخ.

٣٨- وأشار بعض المشاركين في النقاش إلى أن الموضوع الرئيسي الثاني لمؤتمر ريو+٢٠ (أي الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة) ينبغي أن يتناول أوجه القصور الراهنة للحكومة البيئية الدولية. فالسياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة ينبغي تنسيقها ليس فقط داخل الدول ولكن أيضاً على الصعيدين الإقليمي والدولي - وهو ما يعني ضمناً إيجاد نظام حوكمة عالمي متسق. ويمكن للأمم المتحدة أن ترتفع بالتنمية المستدامة إلى مستوى أعلى من التوجيه والحكومة على الصعيد السياسي. وقد قدّم اقتراح بإعادة التفكير في مؤتمر ريو+٢٠ المعني بالتنمية المستدامة، ربما باعتباره مجلساً اقتصادياً واجتماعياً معاد اختراعه على غرار مجلس للتنمية المستدامة.

٣٩- وأشاروا إلى أنه إذا تناول المؤتمر الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، فيتعين عليه أيضاً ضمان الاتساق فيما بينها، وترتيباً على ذلك ضمان اتساق الحوكمة البيئية والاجتماعية والاقتصادية الدولية. وقد يتطلب ذلك إجراء تغييرات في بعض الاتفاقات الاقتصادية الدولية،

التي قد تتضمن أحكاماً يمكن أن تتهدد عملية التحوّل نحو اقتصاد أخضر. وأحد الأمثلة الواضحة على أهمية الاتساق في الحوكمة الدولية هو الحاجة إلى تجنب الحمائية الخضراء وربط مشروعات خضراء بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد بدأ الأونكتاد العمل بشأن هاتين القضيتين.

## دال - الجلسة الختامية

٤٠- ترأس الجلسة الختامية السيد/ لويس مانويل بياتيني مونيج، رئيس مجلس التجارة والتنمية. وقد لخص رئيس الجلسة الختامية المناقشات التي دارت في الندوة العامة وتوصياتها. ثم قدم السيد/ بيتكو دراغانوف، نائب الأمين العام للأونكتاد ملاحظات ختامية. وتلى ذلك تقديم تعليقات من الحضور أدلى بها ممثلو الاتحاد الدولي لنقابات العمال وشبكة العالم الثالث والحركة الإيكولوجية في موريتانيا.

٤١- وجرى التذكير ببعض أهم الرسائل التي خرجت بها الندوة. فقد أعرب في الجلسة الأولى للطاولة المستديرة عن الإجماع على أنه يكون من السابق لأوانه النظر إلى الأزمة المالية العالمية على أنها حدث من أحداث الماضي. وجرى التأكيد على الحاجة إلى التحلّي باليقظة فيما يتعلق بالانعكاسات الأخرى المترتبة على الأزمة، نظراً إلى أن التدابير التي اعتمدت حتى الآن قد هدفت إلى التصدي لآثار الأزمة وليس لأسبابها وأنه لم يجر التصدي بعد للأسباب الجذرية للأزمة.

٤٢- وأعرب على نطاق واسع عن رأي مفاده أن إزالة الضوابط التنظيمية المالية والتحرير المالي اللذين روجت لهما مؤسسات 'بريتون وودز' ومصرف التسويات الدولية مسؤولان إلى حد كبير عن نشوء الأزمة. أما التدابير المتخذة لتنظيم الأوضاع المالية بعد الأزمة فظلّت متواضعة كما أنّها متفاوتة فيما بين البلدان المتقدمة. واعتبر الكثيرون هذه التدابير غير كافية لتجنب نشوء أزمة جديدة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون تنظيم الأوضاع المالية مصحوباً بتنسيق أكبر على مستوى الاقتصاد الكلي من أجل التصدي لمشكلة الاختلالات العالمية على مستوى الاقتصاد الكلي.

٤٣- وجرى الإعراب عن مخاوف من احتمال حدوث تباطؤ في الانتعاش العالمي، بالنظر إلى عدم كفاية التدابير المتخذة بعد الأزمة وتلاشي حزم الحفز في معظم البلدان. والجال المتاح لاستخدام السياسة المالية لحفز الانتعاش في البلدان النامية محدود بسبب الشواغل المتعلقة بمدى القدرة على تحمّل الديون. وليست الحالة بأفضل في البلدان المتقدمة؛ وقد حظيت أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي باهتمام واسع أثناء الندوة. وأعرب عن القلق بوجه خاص من أن ذلك قد يطلق أزمة عالمية جديدة.

٤٤ - وجرى الإعراب أيضاً عن أوجه قلق بشأن مدى توافر أموال طويلة الأجل لاستثمارها في الأنشطة الإنتاجية نظراً إلى التكلفة المرتفعة التي يتحملها كثير من البلدان النامية للحصول على رأس المال. ووجهت نداءات لكي تُكْمَل السياسات الوطنية بسياسات فوق وطنية لدعم الانتعاش العالمي. ويشكل انعدام الأمن الغذائي المتنامي في البلدان النامية مصدراً آخر للقلق سلطت الأضواء عليه.

٤٥ - وجرى التأكيد، في المناقشات التي دارت في الجلسة الثانية للطاولة المستديرة بشأن الاقتصاد الأخضر، على أن الأسواق لا تعكس بقدر كافٍ التكاليف البيئية للإنتاج. ولهذا السبب، يتعين أن تمارس الدولة دوراً أكثر بروزاً وأن تضمن انعكاس التكلفة الاجتماعية بالكامل في قيمة السلع والخدمات المنتجة. ووافق المشاركون على أن أنماط الاستهلاك الحالية، ولا سيما في البلدان المتقدمة، ليست مستدامة وأن الحاجة قائمة إلى تناول هذه القضية في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي حفز الاستثمار في الاقتصاد الأخضر باستخدام سياسات ضريبية. وأُعرب عن التأييد للمقترحات التي قدمها الرئيس الفرنسي إلى مجموعة العشرين والداعية إلى اعتماد آليات لضمان تحقيق الاستقرار في أسعار السلع الأساسية على نطاق العالم.

٤٦ - وتمثلت توصيات الندوة في الضغط من أجل إجراء مزيد من الإصلاحات في الحوكمة العالمية؛ والحفاظ على تركيز التنمية على الحد من الفقر؛ وتشجيع إجراء إصلاحات في مؤسسات 'بريتون وودز'؛ وضمان إيجاد قدر أكبر من رأس المال من أجل تمويل التنمية؛ وانتهاج سياسات لإعادة توزيع الدخل كطريقة للحد من تكاليف تقلبات الأوضاع في الأسواق؛ وتحقيق الاستقرار في نظم أسعار الصرف عن طريق استخدام الصناديق الاحتياطية وتقديم قروض من المصارف الإقليمية؛ ورعاية التحوّل نحو اقتصاد أخضر وعادل ومنصف؛ وتشجيع استخدام أنواع الطاقة المتجددة التي لا تشكل تهديداً للأمن الغذائي؛ والقيام على مر الوقت بالحفاظ على استقرار الإعانات المقدمة لغرض استعمال الطاقة المتجددة؛ وتحسين تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي.

٤٧ - وفي ضوء مؤتمر الأونكتاد القادم الثالث عشر الذي سيعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في مدينة الدوحة بقطر وموضوعه "العولمة المتمحورة حول التنمية: في اتجاه تحقيق النمو والتنمية المتسمين بالشمول والاستدامة"، دعا رئيس الجلسة المغلقة الوفود إلى العمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي بغية المجيء إلى المناقشات التحضيرية في المؤتمر بأفكار جديدة وخبرات ثرية واقتراحات وتوصيات عملية. ودعا الرئيس المندوبين إلى المجيء إلى هذه المناقشات بمحور وتطلعات الدوائر التي يمثلونها.

٤٨ - وذكر نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الختامية، أن العالم قد يكون فعلاً حالياً في الطور الذي يسبق الأزمة بالنظر إلى احتمال ظهور تحديات أكبر في شكل أزمات تغيّر المناخ والأزمات البيئية. وهذا يتطلب أن تعجّل البلدان بعملية تحوّلها إلى الاقتصاد

الأخضر. وفي هذا السياق، يلزم إجراء مزيد من البحوث بشأن قضية الإعانات والحوافز من أجل التحوّل الصناعي وبشأن إيجاد سعر مقبول بصورة مشتركة للكربون.

٤٩- وقُدمت مقترحات من أجل فرض ضريبة على المعاملات المالية ترمي إلى تمويل إنشاء صندوق للتكيف مع تغير المناخ، ومن أجل استخدام الشراكات بين القطاعي العام والخاص بغية تحقيق فعالية الابتكار والخبرة الفنية لدى القطاع الخاص بدعم أولي من الدولة. ووجهت أيضاً نداءات من أجل إيجاد دولة أقوى في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُبرت الشراكات مع المجتمع المدني ذات أهمية حاسمة لتحقيق التغيير في أنماط الاستهلاك والإنتاج والتجارة والتمويل في العالم، ولبناء الدعم للتغيرات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. بيد أن هذه المشاركة من جانب المجتمع المدني، على سبيل المثال في أعمال الأمم المتحدة، ستتطلب تقديم مزيدٍ من الدعم من الدول الأعضاء ومجتمع المانحين. ودعا نائب الأمين العام للأونكتاد المندوبين إلى العمل من أجل ضمان توفير الدعم المالي لاشترك ممثلو المجتمع المدني في شتى أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر.

٥٠- وأعرب ممثلو المجتمع المدني عن الحاجة إلى مواصلة إشراك المجتمع المدني في المناقشات الدولية وإلى دمج الرؤى المقدمة من المجتمع المدني في المقترحات المتعلقة بالتنمية. وأكدوا على أن الأمين العام للأمم المتحدة، الذي تكلم في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في دبلن في أيار/مايو ٢٠١١، قد شجّع على اشتراك المجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة. وقُدّم طلب لكي يضيفي الأونكتاد الطابع المؤسسي على الإجراءات المعمول بها في هذا الصدد. فالحاجة قائمة إلى نقل القضايا المحلية إلى المستوى الدولي وهذا يتطلب مشاركة وإسهاماً نشطين من جانب المجتمع المدني في المحافل العالمية. فالخبرات الحقيقية للسكان المحليين تشكل إسهامات هامة في رسم السياسات. وأخيراً، شكر الممثلون الأونكتاد على تنظيم هذه الندوة العامة وقالوا إنه قد سرّهم الجودة العالية للمناقشات التي دارت والمقترحات التي قُدمت.

## ثانياً - الجلسات الفرعية المصغرة

### ألف - تنظيم أسواق السلع الأساسية، والأمن الغذائي

#### قادت الجلسة حركة التنمية العالمية

٥١- لوحظ أن الرقم القياسي لأسعار الأغذية، الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، قد ارتفع إلى مستويات قياسية في شباط/فبراير ٢٠١١ وأنه قد حدث مستوى مرتفع من تقلب أسعار الأغذية طوال السنوات الأخيرة. ولذلك فقد ذُكر أن أزمة غذائية جديدة قد تكون في طريقها إلى العالم. ويؤدي تقلب الأسعار أيضاً إلى إحجام المستثمرين عن القيام بالاستثمارات الضرورية لزيادة الإنتاجية والإنتاج.

٥٢- وأثفق على أن كثيراً من العوامل يُسهم في المشاكل الحالية المتعلقة بالأمن الغذائي وتقلب أسعار الأغذية. وهذه العوامل تشمل الصدمات في جانب العرض، وأوضاع الوقود الأحيائي، وغضب الأراضي، والطلب المتزايد بصورة عامة، والافتقار إلى الاستثمارات والبحوث، وسلسلة القيمة في أسواق السلع الأساسية. ولكن أصبح من الواضح أيضاً أنه تحدث حالياً عملية الأمولة المتزايدة لأسواق السلع الأساسية، عن طريق اشتراك مستثمرين ماليين كبار مثل المصارف والصناديق في أسواق مشتقات السلع الأساسية. ولوحظ أن ذلك قد غير من تشكيل الأسعار وأسهم في تقلب هذه الأسعار، ولا سيما في الولايات المتحدة.

٥٣- وفيما يتعلق بالحلول، أوصي بإيجاد تنظيم محسن لأسواق السلع الأساسية المادية ومشتقاتها، مع زيادة الشفافية، وتحسين عملية منع وقوع الأزمات الغذائية والتغلب عليها عند وقوعها، وإيجاد أدوات مالية أقوى لتغطية المخاطر، وشبكات أمان مستدامة، والقيام بمزيد من الاستثمار ومزيد من البحوث. وينبغي تنسيق عملية التنظيم هذه دولياً من حيث بعض جوانبها. وبخصوص أمولة أسواق السلع الأساسية، يكون من المرغوب فيه فرض حدود على الأوضاع، وفرض ضريبة معاملات على التداول المرتفع الوتيرة، ووضع قاعدة تناول تضارب المصالح من جانب المصارف في أسواق السلع الأساسية.

٥٤- وقد طالبت مجموعة العشرين مؤخراً بتحسين تنظيم أسواق السلع الأساسية، وأصدرت المجموعة تقريراً يتناول جميع الأسباب المختلفة المعددة أعلاه. وفيما يخص الأمولة، قامت الولايات المتحدة فعلاً بالبت في تشريع جديد يشمل دفع عقود التعاملات غير المسجلة في البورصة لتكون ضمن المبادلات المنظمة، والإبلاغ في الوقت الحقيقي عن جميع بيانات التجارة، وإنفاذ الحدود القصوى الإجمالية المفروضة على المراكز المالية. وفي الاتحاد الأوروبي، اتسمت التدابير التنظيمية بالتفتت وما زال النقاش جارياً. وتناولت بعض الإصلاحات المالية المقاصة المتعلقة بالتعاملات غير المسجلة في البورصة، وتعزيز شفافية الأسواق، وإساءة استعمال السوق، والحدود القصوى للمراكز المالية.

## باء - ضريبة المعاملات المالية: القليل من القلة يعني الكثير للكثرة

### قاد المناقشات الاتحاد الدولي لنقابات العمال

٥٥- حددت الجلسة سلسلة من المشاكل العالمية القائمة في الأسواق المالية، بما في ذلك الأزمات المتواترة، والآثار التشويهية التي تُلحقها المضاربة بالاقتصاد الحقيقي. وشرح المتكلمون أيضاً كيف تسببت تقلبية الأسواق المالية في خسران وظائف لن يكون من السهل إعادتها. فضلاً عن ذلك، أظهرت الدراسات أن الوظيفة التالية، بعد خسران الوظيفة الأولى، تتيح أجوراً تكون في المتوسط أقل بنسبة ١٣ في المائة.

٥٦- وعلاوة على ذلك، بحث المشاركون في الحلقة طائفة واسعة من الفوائد التي يمكن أن تحققها ضريبة المعاملات المالية، ابتداء من خفض وتيرة التداول وهيئة الأوضاع المناسبة للاستثمارات الطويلة الأجل، وصولاً إلى تحقيق إيرادات للمنافع العامة العالمية. وعلى سبيل المثال، يمكن لضريبة المعاملات المالية أن تتيح التمويل من أجل أعمال التكيف مع تغير المناخ ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن لهذه الضريبة أيضاً أن تتيح تعويضاً لمن تأثروا تأثراً سلبياً بشتى الأزمات المالية، ويمكن أن تكمل الميزانيات الوطنية في الأخذ بجد أدنى من الحماية الاجتماعية.

٥٧- وأعرب المجتمعون عن فهمهم لأن ضريبة المعاملات المالية يلزم أن تكون جزءاً من استجابةٍ أوسع نطاقاً. وعلاوة على ذلك، بُحثت خيارات مختلفة فيما يتعلق بجباية وإدارة هذه الضريبة، على أن تُؤخذ في الحسبان جغرافية المراكز المالية العالمية.

٥٨- وشرحت الحكومة الفرنسية خطط رئاسة الجمهورية الفرنسية لمجموعة العشرين فيما يتعلق بضريبة المعاملات المالية وقدمت معلومات مفيدة بخصوص الطريق إلى الأمام في هذا الصدد. وقالت إن فرنسا لم تعد تشعر بأنها وحيدة في السعي إلى فرض هذه الضريبة لأن النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني قد أبدت تأييدها لها. واقترح الممثل تجنّب "فخ الإجماع" والأخذ بهذه الضريبة بالاشتراك مع من لديهم الاستعداد ويعملون في الوقت نفسه على إبقاء المناقشة محصورة في أطر فنية وليس في أطر سياسية. وفضلاً عن ذلك، أبدى الممثل ملاحظة مفادها أن الاستراتيجيات ينبغي أن تشدد على أن هذه الضريبة ليست استثنائية وأنه قد جرى من قبل الأخذ بضرائب مماثلة. ومن أجل تيسير الأخذ بهذه الضريبة، تحتاج فرنسا إلى وجود توافق في الآراء في أوروبا، وإلى توافر الدعم من جانب بعض البلدان النامية الكبيرة، وإلى قيام الزعماء الأفارقة بتوجيه نداء من أجل الأخذ بها.

## جيم - العودة إلى المستقبل: أعمال عام ١٩٤٤ غير المكتملة - نظام 'بريتون وودز' في أعقاب الكساد الكبير

### قاد المناقشات مركز الاهتمام بالقضايا العالمية، التابع لمجلس الكنائس العالمي

٥٩- ركزت الجلسة على إصلاح النظام النقدي الدولي. وعرض مركز الاهتمام بالقضايا العالمية نتائج حلقة دراسية رفيعة المستوى عُقدت في عام ٢٠١٠ حددت أن شكلاً معاصراً من "معضلة تريفين" (أي مشاكل استخدام عملية وطنية كأصل للاحتياطي النقدي العالمي) هو مفتاح فهم القضايا التي تؤثر على النظام النقدي اليوم. ومن بين القضايا الأخرى التي تعكس الحاجة إلى الإصلاح عدم وجود آليات ملائمة لتحقيق التكيف المرتبط بالاختلالات، والتحيز الانكماش في عملية التكيف، وتقلب قيمة العملات، والقدرة المحدودة للنظام على

ضمان توفير السيولة في أوقات الأزمة، والفرص المحدودة في مجال تنويع الأصول الاحتياطية، والافتقار إلى آليات لتنسيق السياسات.

٦٠- وشملت المقترحات المقدمة لتحسين التنسيق إنشاء مجلس اقتصادي عالمي في إطار الأمم المتحدة. وفي كلتا الحالتين، ستكفل هذه العمليات وجود نظام يركز على دوائر المستفيدين. ويتمثل أحد التحديات التي تواجه تحسين التنسيق في كيفية ضمان أن تحافظ البلدان النامية على مستويات ملائمة من حيز السياسات العامة تسمح لها بتحقيق النمو الرامي إلى اللحاق بالركب. وفيما يخص تدفقات رؤوس الأموال، نظر البعض إلى تكاثر تقنيات إدارة رؤوس الأموال (بما في ذلك ضوابط رأس المال، والتنظيم الحثيف) على أنه استجابة جيدة لمشكلة التدفقات المتقلبة. وأشار آخرون إلى الحاجة إلى ترشيد هذه التقنيات عن طريق إطار ما متعدد الأطراف - وإن كان ما زال من غير الواضح أين يمكن استضافة هذا الإطار على نحو مقبول. وفيما يخص حقوق السحب الخاصة، يلزم إيجاد آلية لزيادة الطلب أو توفير السيولة، وكذلك لتنويع الاحتياطيات وتوسيع نطاق الفوائد المترتبة على إنشاء الاحتياطي.

٦١- وأشار متكلم آخر إلى أن مؤتمر 'بريتون وودز' لعام ١٩٤٤ قد عُقد بوصفه مؤتمراً تابعاً للأمم المتحدة (حتى رغم أن الأمم المتحدة كانت ما زالت قيد الإنشاء) ضم ٤٤ بلداً في ذلك الوقت (بما في ذلك مستعمرتان) - وهو ما يكشف عن وجود التزام مفاده شمول الجميع ومن المرغوب فيه أن يتكرر هذا الالتزام اليوم. وقد حدث تطوران رئيسيان غيراً المشهد منذ الأربعينات من القرن العشرين تغييراً يُعتد به ويجعلان الإصلاح أمراً ضرورياً، وهما العولمة والأموّلة.

٦٢- وسلّط أحد العروض الأضواء على أمثلة للتعاون النقدي الناجح فيما بين البلدان النامية على الصعيد الإقليمي. وشملت الفوائد المتحققة إيجاد شكل بديل لتقديم التمويل الإنمائي، والحد من التقلبية في التجارة الدولية. وقد ابتُكرت هذه الآليات (ولا سيما في أمريكا اللاتينية) بغية التوسّع في الحيز المتاح للسيادة والسياسة العامة عن طريق التعاون الإقليمي. وهذا يختلف بدرجة كبيرة عن التخلي التدريجي عن السيادة ويشكل اختلافاً رئيسياً بالمقارنة مع تجربة الاتحاد الأوروبي الذي يجتاز حالياً صعوبات كبيرة.

٦٣- وأشارت المناقشة إلى أن إعادة التوازن العالمي ربما يمكن أن تحدث طواعيةً، مثلاً عن طريق قيام البلدان ذات الفوائض التجارية برفع الأجور أو انتهاج سياسيات توسّعية، ولكن من الواضح أن ذلك لا يحدث بقدر كافٍ في الأجل القصير. وهكذا توجد مبررات قوية لتقديم مخصصات حقوق السحب الخاصة إلى البلدان ذات العجز التجاري التي تخضع من غير هذا الوجه لمطالب متناقضة تتعلق بالتكيف عن طريق اتخاذ تدابير انكماشية. وعورضت بشدة المقترحات الرامية إلى تعديل مواد اتفاق صندوق النقد الدولي من أجل إيجاد نظام جديد بشأن فرض ضوابط على رأس المال، ومرد هذا الاعتراض إلى أن ذلك قد يعطي الصندوق

السلطة التقديرية للبت في متى وكيف تكون هذه الضوابط على رأس المال مشروعة، في حين أن المادة ٦ تكفل هذا الحق لجميع أعضاء الصندوق، بما في ذلك ضمانه كسمة دائمة من سمات مجموعة الأدوات السياساتية لدى البلد.

## دال - إرجاع المليارات لتسخيرها من أجل التنمية

### قادت المناقشات شبكة العدالة الضريبية

٦٤- أُشير إلى أن الضرائب ليست فقط أداة هامة جداً لتمويل التنمية المستدامة - بل إنها أيضاً تدعم بناء دول قائمة على المساواة، وتحفز إيجاد مؤسسات قوية وتطبيق الديمقراطية. واتفق جميع المتكلمين في الجلسة على أن من شأن زيادة الشفافية وتحسين التعاون الضريبي الدولي أن يساعد على مواجهة تآكل الإيرادات الضريبية المحلية من ناحية والتدفقات الخارجة من رؤوس الأموال من الناحية الأخرى.

٦٥- وعرض المتكلمون وجهات نظر مختلفة حول مدى فعالية شتى المقترحات والمبادرات الحالية الداعية إلى الإصلاح. وأشارت ممثلة المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية إلى أن منظماتها قد وصلت الآن من حيث العضوية فيها إلى أكثر من ١٠٠ دولة عضو. وقد أطلق المنتدى أكثر من ٦٠ استعراضاً ومن المقرر أن يجري قرابة ١٨٠ استعراضاً. وذكرت أن المنتدى هو مؤسسة عالمية تقريباً ووصفته بأنه "قصة نجاح". وعلى العكس من ذلك، وصف متكلم من شبكة العدالة الضريبية هذه الجهود بأنها "غير فعالة" و"تبييض للصورة"، قائلاً إنه تكاد لا توجد مع البلدان النامية أي اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية. وذكّر أن التهرب الضريبي وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة يؤديان، من وجهة النظر الأفريقية، إلى الحد من تحصيل الضرائب وزيادة تفاقم الفجوات في الدخل، والإضرار بالمنافسة، وتقويض التجارة، واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي.

٦٦- وذكّر أن تبادل المعلومات إذا طُلب لن يكون كافياً وأنه يلزم وجود تبادل تلقائي للمعلومات. ومن النقاط الأخرى التي طُرحت في المناقشة: التصدي بقوة أكبر للغش في أسعار السلع المحوَّلة، والحاجة إلى تعاون أفضل بين الجنوب والجنوب في مجال الضرائب. وحذر بعض المتناقشين من السباق نحو القاع، وحثوا على بذل جهود أقوى في تعبئة الموارد المحلية كعلاج من "إعياء المانحين". وتكلم آخرون عن التأثيرات التراجمية المترتبة على النظام الضريبي في بلدانهم. ومع ذلك، تكلم آخرون معربين عن تأييدهم لتحسين بناء القدرات لدى سلطاتهم المعنية بالضرائب، ولتعزيز دور المجتمع المدني في المسائل المتعلقة بالضرائب.

## هاء - تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية: هل نحتاج إلى آلية دولية لحل أزمة الديون؟

### قادت المناقشات حركة يوبيل عام ٢٠٠٠ الدولية

٦٧- تلقى الاجتماع إسهاماً بشأن الحاجة إلى آلية منصفة وأكثر كفاءة للتعامل مع الديون السيادية من ثلاث زوايا مختلفة هي: القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الإنمائية المعنية بالديون، والأونكتاد.

٦٨- وأثفق على أن الآليات القائمة غير ملائمة للتعامل مع أزمة الديون السيادية في أوروبا أو مع مشاكل البلدان المدينة في جنوب الكرة الأرضية. وتضم هذه المجموعة الأخيرة طائفة واسعة من البلدان المختلفة، مثل البلدان المستفيدة من برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تعتبرها المؤسسات المالية الدولية "ذات خطورة مرتفعة"، فضلاً عن الدول النامية الجزرية الصغيرة وفئات أخرى.

٦٩- وبعض الصكوك الجديدة، التي يجري ترويجها في سياق الأزمة الأوروبية، مثل الأحكام المتعلقة بالعمل الجماعي، مفيدة من الناحية الفنية ولكنها تُقصر عن إيجاد الآلية المتسقة التي طالب بها جميع المشاركين في حلقة النقاش.

٧٠- وجرى الإعراب عن الأسف لكون منطقة اليورو قد فقدت بالفعل وقتاً حاسماً الأهمية لتصميم ذلك النوع من الترتيب الشامل الذي استلزمته الأزمة التي لم يسبق لها مثيل، عن طريق تطبيق سياسة لتمويل الأزمة وليس لحلها. والسبب الجوهرى لهذا الإخفاق هو وجود سوء فهم للأزمة التي تُعتبر وفقاً له أزمة سيولة وليست إعساراً.

٧١- وذكّر أن الأونكتاد، عن طريق مشاريعه المتعلقة بالاقتراض والإقراض بشكل مسؤول؛ والمنظمات غير الحكومية، عن طريق حملتها المسماة "إزالة فتيل أزمة الديون"؛ وكذلك عدة حكومات أوروبية، منها مثلاً حكومتا ألمانيا والنرويج، قد بدأت جميعاً في إعطاء وزن سياسي للدعوة إلى إجراء إصلاح جذري للإدارة العالمية لمسألة الديون.

٧٢- وإلى جانب إنشاء آلية محايدة ومستقلة لتسوية الديون، نوقشت أدوات أخرى مثل عمليات مراجعة الديون، والتمويل الجديد للتنمية عن طريق إصدار سندات تُربط بالدخل القومي الإجمالي.

## واو - التحوّل إلى اقتصاد عادل وأخضر من أجل مواجهة التحدي الذي يطرحه القرن الحادي والعشرون

قادت المناقشات منظمة أوكسفام الدولية ودائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية

٧٣- بحثت الجلسة ما إذا كان "الاقتصاد الأخضر" - في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر - يمكن أن يقدم نموذجاً اقتصادياً يعمل في خدمة الناس وكوكب الأرض، وكيف يمكن أن يفعل ذلك.

٧٤- وبدأت منظمة أوكسفام الجلسة بعرض عام للتحدي الرباعي الأبعاد الذي يواجهه القرن الحادي والعشرين. فبحلول عام ٢٠٥٠، سيحتاج العالم إلى ما يلي: (أ) خفض البصمة الإيكولوجية للبشرية بنسبة ٣٣ في المائة من أجل العيش في حدود القدرة الأحيائية (البيولوجية) لكوكب الأرض؛ و(ب) إعادة توزيع الموارد المحدودة في العالم لصالح من يعيشون حالياً في حالة فقر؛ و(ج) تقاسم موارد كوكب الأرض مع الزيادة في السكان التي تبلغ زهاء ٣٠ في المائة - فيصبح السكان نحو ٩ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠؛ و(د) إفساح المجال أمام اقتصاد عالمي متناسل، من المتوقع أن يزداد ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٥٠. وأكد عدة مشاركين، في رد فعلهم إزاء هذا العرض، على الحاجة إلى الأخذ برؤية بديلة بشأن التقدم والرخاء والقيمة الاقتصادية - تتجاوز الأرباح ونمو الناتج المحلي الإجمالي والترعة المادية وتتجه نحو الأشياء الأساسية التي تقدر المجتمعات قيمتها ("المعيشة الطيبة"، والسعادة، والتعليم، والصحة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والحياة المشتركة، والعلاقات الاجتماعية). وقد سلّطت الأضواء على الأهمية البالغة لإعادة التوزيع والإنصاف داخل كل بلد وفيما بين البلدان.

٧٥- وناقش المشاركون في حلقة النقاش تحولات السياسة العامة الضرورية من أجل تحقيق تحوّل عادل وأخضر. وتحتاج البلدان النامية إلى موارد مالية كبيرة لتحقيق هذا التحوّل. وسلط الاتحاد الدولي لنقابات العمال الأضواء على المقترحات الداعية إلى فرض ضرائب ذات درجة تصاعدية أكبر، بما في ذلك ضريبة على المعاملات المالية، وتحسين توفير الحماية الاجتماعية. وأبرز 'مركز الجنوب' قضية قواعد التجارة والاستثمار باعتبارها حاجزاً يعترض القيام بعمل في البلدان النامية (مثلاً، حقوق الملكية الفكرية)، كما أبرز الحاجة إلى نقل التكنولوجيا وتوفير حيز للسياسات العامة للبلدان النامية. وعرضت منظمة أوكسفام أفكاراً بشأن إيجاد مؤشرات بديلة لنمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لرخاء البلدان من أجل حساب الأبعاد التي لا تدخل ضمن القيمة حالياً مثل التكاليف البيئية والمنافع العامة، واقتصاد الرعاية، والأصول الأساسية التي تعتمد عليها الاقتصادات (الأصول الطبيعية والاجتماعية

والبشرية والمالية والمادية). ويمكن أن يتمثل أحد هذه المقاييس في رقم قياسي مشترك للتنمية البشرية والبصمة الإيكولوجية العالمية.

٧٦- وقدمت أمثلة عملية لإجراءات تُتخذ على أرض الواقع. وهذه تشمل النظام الهندي الوطني لضمان العمل حيث تعطي المجتمعات المحلية الأولوية لمشاريع العمل التي تساعد على حماية الموارد الطبيعية، مثل التجميع المحلي للمياه. وفي البرازيل، فإن المجتمعات المحلية الفقيرة التي نزحت من ديارها نتيجة للاستثمار السياحي قد ظلت تعمل مع البلديات بغية بناء مساكن وهياكل أساسية ملائمة وبغية إنشاء برامج محلية للتمويل البالغ الصغر وظلت تجرّب استخدام عمالات تكميلية. وتقوم مجموعات بالعمل أيضاً عن طريق شن حملات - على سبيل المثال، منظمات المزارعين التي تدعو إلى التحوّل عن نظام الإنتاج الغذائي الصناعي. وذكّرت أيضاً تجارب تقييم التكاليف البيئية أو الناتج المحلي الإجمالي الأخضر في الصين والهند والولايات المتحدة.

٧٧- وبخصوص مؤتمر ريو+٢٠، ناقش المشاركون معنى تعبير "الاقتصاد الأخضر". وأبدى بعض المشاركين قلقهم من أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يعني النهوض حصرياً بالتُّهَج السوقية وتسليع الطبيعة وإهمال الركائز الثلاث للتنمية المستدامة المتفق عليها في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وأبدى اهتمام بالاتفاق على مبادئ مشتركة فيما يتعلق بما يجب أن يحققه الاقتصاد الأخضر، مع التركيز بصورة خاصة على الإنصاف.

## زاي - التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر والتخفيف من الفقر في أقل البلدان نمواً: تقييم مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

### قادت المناقشات جمعية وحدة وثقة المستهلكين و مؤسسة فريدريك إيبرت

٧٨- حاول مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً إيجاد بدائل للمسارات غير الناجحة في مجال التنمية والنمو. وعلى الرغم مما وصفه المتكلمون بأنه ضعف برنامج عمل اسطنبول، فإنه توجد أيضاً فرص ينبغي أن يستغلها جميع أصحاب المصلحة.

٧٩- ومن شأن تنمية القدرات الإنتاجية أن تساعد على تحقيق التحوّل الهيكلي بعيداً عن النماذج التقليدية. ويمكن إنشاء هذه القدرات عن طريق ما يلي: (أ) زيادة الوصول إلى الطاقة باستخدام المصادر المتجددة؛ و(ب) إحداث ثورة خضراء في القطاع الزراعي؛ و(ج) اتخاذ مبادرة بإنشاء مدن خضراء لتحقيق التكيف مع الهجرة والتحصّر.

٨٠- وتبين من المثال الذي قُدم عن مشروعين في بنغلاديش يستخدمان الطاقة الشمسية أن الحصول على الطاقة سيكون هو القوة الدافعة وراء التنمية الاقتصادية. وينبغي أن ينطوي نقل التكنولوجيا على توفير التدريب للسكان المحليين فيما يتعلق بتصميم النظم التقنية

وتركيبتها والحفاظ عليها. وسيكون تقديم الدعم من القطاع الخاص أمراً في مثل أهمية الدعم المقدم من القطاع العام لكي يتحقق النجاح في الأجل الطويل.

٨١- وأشير إلى أن الزراعة ما زالت هي القطاع المهيمن في اقتصادات أقل البلدان نمواً وأن البيئة تؤدي دوراً هاماً في خلق الثروة. وذكر أن السلع العضوية أقل بكثير من حيث كثافة الكربون ويمكن أن تكون ملائمة نظراً إلى الحاجة إلى تصدير منتجات ذات قيمة مضافة. ويمكن للاستثمار في هذه المجالات أن يساعد أقل البلدان نمواً على تجاوز اقتصاد صناعي كثيف الكربون.

٨٢- وأشير إلى أن الزخم السياسي الراهن في اتجاه تعزيز فكرة إيجاد اقتصاد أخضر ينبغي بناؤه على أطر تنظيمية سليمة، وعلى بناء القدرات، وإزالة الإعانات الضارة، وإعطاء أولوية للاستثمار الأخضر. وتيسيراً للتحوّل إلى اقتصاد أخضر، يكون من الضروري الاستعانة بمصادر خارجية للتمويل، وبالتكنولوجيا الملائمة، وبالوصول إلى السوق العالمية على نحو منصف. والنمو الاقتصادي هو وحماية البيئة أمران لا بد منهما معاً ويمكن أن يتيحاً لأقل البلدان نمواً الفرصة للتخفيف من الفقر.